أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي – دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (2003 – 2012)

أ.م.د. سعد صالح عيسى كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة تكريت	A. P. Saad Saleh Hussein Administration & Economic College/ Tikrit University

المستخلص

تعد سياسة سعر الصرف إحدى السياسات الاقتصادية المتبعة في إدارة الاقتصاد العراقي ، لما لها من اثر على معظم المتغيرات الداخلية والخارجية ومنها الناتج المحلي الإجمالي ، اذ يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تغير أسعار الصرف ومدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2003 – 2012) ، حيث إن التغير في أسعار الصرف يؤدي إلى تغير بشكل عكسي في الناتج المحلي الإجمالي ، ويؤدي انخفاض أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما تبين من خلال التحليل الوصفي والقياسي للبيانات السنوية لسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي .

(سعر الصرف ، العوامل المؤثرة على سعر الصرف ، أنظمة سعر الصرف)

The role of the exchange rate in effect on the Iraqi economy
For the period (2003 – 2012)

Abstract

The exchange rate policy , one of the economic policies tired in the Iraqi economy , because of their impact on most of the internal and external variables such as GDP , as the aim of this research to study the effect of exchange rate changes and their impact on the gross domestic product during the period (2003 - 2012) , that's where the change in exchange rates lead to a change in reverse in GDP , as the decline in the exchange rates of the Iraqi dinar against the dollar leads to increased GDP , and this is proved by the descriptive analysis and record annual data for the exchange rate and GDP.

المقدمة : يؤدي سعر الصرف دوراً مزدوجاً في الاقتصاد المغلق والمفتوح على العالم الخارجي ، فنجد من ناحية إن البلد المعني يمكن أن يعزز من قدراته التنافسية ويحافظ عليها عن طريق حركات سعر الصرف مما يكفل سلامة ميزان المدفوعات ، ومن الناحية الأخرى يمكن استقرار سعر الصرف من تثبيت الأسعار المحلية ، غير أن هناك جدلاً يدور في الأوساط الأكاديمية

وأوساط رسم السياسات حول الأهمية النسبية التي يجب منحها لكل من هذين الهدفين بالقياس إلى الآخر وعند صياغة سياسة سعر الصرف . ويركز البحث هنا على العراق ، على الرغم من أن البحث يمكن أن يطبق على البلدان النامية والمتقدمة بنفس الدرجة حيث أنه من المعروف إن لتغير أسعار الصرف للعملات الأجنبية تأثيراً قوياً في العديد من المتغيرات الاقتصادية ، فهي تعمل على تسهيل تحقيق الأهداف الاقتصادية المخطط لها على النطاق المحلي مثل إستقرار الأسعار ، معدلات التضخم ، وارتفاع النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى أن سعر الصرف يمثل السعر الرئيسي في اقتصاد أي بلد وبالتالي يؤثر في النهاية على تكلفة الإستيرادات وربحية الصادرات ، بالإضافة إلى أن نظام سعر الصرف يعمل على تكييف المدفوعات الخارجية وتوسيع التجارة الدولية والاستثمار الدولي منها .

اولاً : مشكلة البحث : يعاني الاقتصاد العراقي من إختلالات هيكلية في جوانب متعددة ، بفعل عوامل متعددة من أهمها أسعار صرف العملات الأجنبية بشكل كبير وفاعل في المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد العراقي .

ثانياً : أهمية البحث : تأتي أهمية سعر الصرف من مدى مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي ، ويمثل التوازن الداخلي استقرار الأسعار في حين يدل التوازن الخارجي على توازن ميزان المدفوعات .

ثالثاً : فرضية البحث : يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها :-

(إن للتغيرات الشديدة إرتفاعاً وإنخفاضاً في سعر الصرف آثار سلبية على الاقتصاد العراقي ، وبذلك فقد تأثر هذا الاقتصاد بشكل كبير بحكم العلاقات الاقتصادية الواسعة التي تربطه بالدول الأخرى بالتغير في سعرالصرف الأجنبي ، مما أدى إلى أن يعاني من خسائر كبيرة في عوائده المالية النفطية وغيرها) .

رابعاً : هدف البحث : ينحصر الهدف الرئيسي لدراسة سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن بين سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية المختلفة قدر الإمكان وذلك لأن الاستقرار التام لسعر الصرف شيء مرغوب فيه إلا إنه من الصعب تحقيقه بسبب الإنهيار الكبير الذي مر به سعر الصرف في الحقب الزمنية السابقة حيث خلفت فجوة كبيرة من الصعوبة السيطرة عليها وتجاوزها بسهوله.

خامساً : منهجية البحث : لقد إعتمد البحث المنهجية الاستقرائية من خلال تحليل المؤشرات المختلفة للمتغيرات التي تم اعتمادها ، وكذلك استخدم إسلوب التحليل الإحصائي والقياسي من خلال استخدام برنامج SPSS22 والاعتماد على نتائج إختبارات (t , F , Ŕ , D - W) ، واتخذ البحث المدة الممتدة بين (2003 – 2012) منهجا للتحليل كمدة زمنية للدراسة ، لا لكون هذه المدة حدث فيها اختلالا اقتصاديا في أسعار الصرف والناتج المحلي الإجمالي دون غيرها من المدد ، إذ أن الاختلال في سعر الصرف مزمن في الاقتصاد العراقي حيث يعود تاريخه منذ عقد الثمانينيات ، ولكن حتى تكون الدراسة اقدر على تحليل الاختلال في مدة زمنية حديثة .

سادساً : هيكلية البحث : تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث :

في المبحث الأول تم التطرق لماهية سعر الصرف والجانب النظري ، وفي المبحث الثاني تم تناول واقع الاقتصاد العراقي في ظل التغيرات في سعر الصرف للمدة (2003 - 2012) ، وإستهدف المبحث الثالث تحليلاً قياسياً لأثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003 – 2012) .

المبحث الأول : الإطار النظري

1 : مفهوم سعر الصرف : إن أهم ما يميز التجارة الدولية عن التجارة الداخلية ، هو استخدام وحدة نقدية دولية مشتركة والتي يتم التعامل بها على الصعيد الدولي ، كما هو الحال في التجارة الداخلية التي تخضع لنظام نقدي واحد وهو (العملة الوطنية) لذلك فأن عملية ربط أسعار العملات

الوطنية للدول المختلفة تتم من خلال سعر الصرف الأجنبي ، الذي يمثل المعيار الذي تترجم من خلاله مختلف الأسعار من جهة ويعد في الوقت نفسه مرشداً ودليلاً للتجار والمستثمرين لبناء قراراتهم الاستثمارية والتجارية من جهة أخرى .

1 - 1 - 1 : تعريف سعر الصرف

يقصد بسعر الصرف بأنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة عدد من الوحدات النقدية المحلية بالوحدات النقدية الأجنبية ، (علي ، 2005 ، 1)

أو هو السعر الذي يمكن أن تباع أو تشتري به العملة في السوق الحرة ويحدد بقوى العرض والطلب ، (الدليمي ، 2005 ، 3)

لذا فأن سعر الصرف يمكن تعريفه وفق اتجاهين هما :-

الاتجاه الأول :- من وجهة نظر العملة الأجنبية ، هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يتم تبادلها مع وحدة واحدة من العملة الأجنبية .

الاتجاه الثاني :- من وجهة نظر العملة الوطنية ، ويعرف سعر الصرف وفقاً لهذا الاتجاه بأنه عدد وحدات العملة الأجنبية التي يتم تبادلها مع وحدة واحدة من العملة الوطنية .

كما عرف الاقتصادي (جيمس انجرام) سعر الصرف بأنه بمثابة قاموس من كلمة واحدة يمكن أن تترجم بواسطة جميع الأسعار من لغة أجنبية إلى لغة محلية . (الغالبي ، 2011 ، 3)

وعلى الرغم من تعدد تعاريف سعر الصرف وتنوعها إلا إنها تشترك فيما يأتي :-

آ / عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية أو بالعكس .

ب / تتم عملية المبادلة وفقاً لسعر معين .

ج / تتم عملية المبادلة في سوق الصرف الأجنبي .

ويعكس سعر الصرف قيمة عملة الدولة التي تحدد كأية سلعة أخرى وفقاً لعوامل العرض والطلب ، وهي العوامل التي تنتج بصفة أساسية من ميزان المدفوعات بشقية الدائن والمدين لذا فأنه يمكن القول إن الطلب على الصرف الأجنبي هو طلب مشتق وليس طلباً مستقلاً ، أي انه طلب لمقتضيات تسوية المدفوعات الدولية وهو ما ينطبق أيضاً على عرض الصرف الأجنبي . (علي ، 2005 ، 6)

1 - 1 - 2 : أهمية سعر الصرف

يمارس سعر الصرف دوراً فاعلاً ومؤثراً في برامج الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي ، وذلك إذا ما كانت سياسة سعر الصرف المتبعة ، جزءاً متناغماً ومتسقاً مع إستراتيجية السياسة الاقتصادية الكلية المتمثلة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة في الأجلين القصير والطويل .

وتبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازنين الداخلي والخارجي . ويتمثل التوازن الداخلي بتحقيق الاستقرار في الأسعار ، وقدر معين من النمو الاقتصادي والاستخدام الكامل ، أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي. إذ تنعكس مشكلة ميزان المدفوعات أساساً في انعدام التساوي بين عرض العملات المختلفة والطلب عليها لأغراض مختلفة . (حسين ، 2008 ، 30)

كما تبرز أهمية سعر الصرف كونه سعراً متميزاً ومختلفاً عن باقي الأسعار من خلال ما يأتي : (حسين، 2008 ، 31 – 32)

1 - 1 - 2 - 1 : ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي .

يعد سعر الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ومن خلال ثلاث أسواق (سوق السلع والخدمات ، وسوق الأصول المالية وغير المالية ، وسوق العمل) وعلى المستويين الكلي والجزئي .

1 - 1 - 2 - 2 : تخصيص الموارد ودعم القدرة التنافسية الدولية .

يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد أو جذبها إلى قطاع السلع الدولية بحيث تصبح العديد من السلع قابلة للتصدير وتنخفض أعداد السلع التي يتم استيرادها إذ يؤدي انخفاض سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة استخدام عاملي الإنتاج (العمل ورأس المال) في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد . ويحدث العكس في حالة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي اذ تنخفض القدرة التنافسية وتستخدم الموارد بشكل أساسي في إنتاج سلع غير متداولة دولياً ويزداد الاستيراد ويصبح الإنتاج من اجل التصدير غير مربح .

1 - 1 - 2 - 3 : توزيع الدخل :

يقوم سعر الصرف بتوزيع الدخل بين القطاعات المحلية ، فعند إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (سواء أكان قطاع الزراعة أم التعدين) نتيجة لانخفاض سعر الصرف الحقيقي فأن الصادرات تصبح مربحة وتزداد أرباح أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القوة الشرائية للعمال .

ويحدث العكس عند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية ، اذ ترتفع القوة الشرائية للعمال في حين تنخفض ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية ، كما يقوم سعر الصرف بدعم الاقتصاد الوطني من خلال وظائفه التي يمارسها في الاقتصاد الوطني وهي (الوظيفة القياسية و الوظيفة التطويرية والوظيفة التوزيعية) .

1 - 2 : انظمة سعر الصرف :

إن تأثير العوامل التي تتفاعل في التأثير على الطلب على الصرف وعرضه وتتحكم في تحديد سعره يتوقف على اختلاف نظم الصرف وكذلك السياسة الحكومية التي تؤثر هي الأخرى في

أسعار الصرف على وفق درجة السيطرة الحكومية على أسعار الصرف لأربعة أنظمة : (كريم ، 2010 ، 66 – 70) و (الغالبي ، 2011 ، 96) و (العبيدي ، 2009 ، 138)

1 - 2 - 1 : نظام سعر الصرف الثابت

ويدعى هذا النظام بنظام قاعدة الذهب وفقاً لذلك تكون اسعار الصرف اما مثبتة او يسمح لها بالتقلب ضمن حدود ضيقة جداً ويتحدد سعر الصرف الثابت للعملة في ضوء ما تحتويه العملة الأخرى وقد ساد هذا النظام من عام 1944 الى عام 1971 اذا كانت اسعار الصرف في ظل اتفاقية صندوق النقد الدولي ثابته نسبياً خاصة اسعار الصرف بين العملات الرئيسة .

1 - 2 - 2 : نظام سعر الصرف الحر العائم

بموجب هذا النظام تتحدد اسعار الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب على العملات الوطنية في سوق الصرف الاجنبي بصورة حرة دون تدخل من الحكومات المختلفة وفي هذه الحالة ينخفض التوازن في ميزان المدفوعات من خلال الية التغير في سعر الصرف ومن وجهة النظر العامة وحينما يتعلق الامر بالاستقرار العالمي ككل يكون سعر الصرف الحر هو المفضل على نظام سعر الصرف الثابت .

1 - 2 - 3 : نظام سعر الصرف الحر المدار

لقد طرأت تغيرات عديدة على أسعار الصرف للعملات المختلفة بعد الحرب العالمية الثانية ، وإحتل نظام سعر الصرف الحر المدار فيما يتعلق ببعض العملات موقعاً ما بين النظام الثابت والنظام الحر ، وفي النظام الحر المدار القائم في الوقت الحاضر يمثل نظام سعر الصرف الحر من ناحية انه يسمح لأسعار الصرف بالتقلب على أساس يومي وليس هناك وجود لحدود رسمية ، ومع ذلك يمثل هذا النظام الثابت من ناحية ان الحكومات تستطيع أحيانا إن تقوم بالتدخل لكي تمنع عملاتها من الحركة الكثيرة باتجاه معين .

1 - 2 - 4 : نظام سعر الصرف المثبت :

تستخدم بعض الأقطار نظام سعر الصرف المثبت الذي يتم بموجبه تثبيت قيمة العملة الوطنية بالنسبة الى العملة الأجنبية او بالنسبة الى وحدة حساب معينة ، ويتصف نظام سعر الصرف المثبت بقدر كبير من البساطة أو السهولة في إدارة الصرف الأجنبي اذ لا يتطلب من السلطة النقدية سوى الإعلان عن تثبيت عملتها إلى عملة دولة أخرى غالباً ما تكون عملة الشريك التجاري الرئيسي فتكون بذلك مثل الذي فوض أمره لغيره .

1 - 3 : العوامل المؤثرة في سعر الصرف :

إن من أبرز العوامل التي تؤثر في سعر الصرف هي تلك العوامل التي تؤثر مباشرة في العرض والطلب وعليه يمكن إجمال هذه العوامل بالشكل التالي : (الغالبي ، 2011 ، 61 – 76) ، (قدي ، 2003 ، 136 – 137)

1 - 3 - 1 : معدلات التضخم النسبية :

تمثل نسبة التضخم عامل مهم ومؤثر في سعر الصرف وحيث أن أي بلد يتعرض الى التضخم فأن صادراته الى البلد الآخر سوف تنخفض وبالتالي سينخفض الطلب على عملته ولابد إن هذا الطلب سيزيد من إستيراداته (بسبب ظروف التضخم التي يعاني منها) وبالتالي سيزداد العرض على عملته أي بمعنى آخر زيادة في عرض العملة مقابل طلب اقل عليها مما يسبب انخفاض في قيمة التوازن .

1 - 3 - 2 : معدلات الفائدة النسبية :

يؤثر سعر الفائدة في أسعار الصرف عن طريق جذبها لرؤوس الأموال الأجنبية ، فمثلاً رفع سعر الفائدة لدولة ما بنسبة 8(%) مقارنة بدولة ثانية ذات سعر فائدة (5%) يؤدي الى انتقال رؤوس الأموال من الدولة الثانية الى الدولة الأولى وزيادة الطلب على عملة الدولة الثانية الى أن يصبح من غير المجدي شرائها حين يرتفع سعرها بما يعادل فرق سعر الفائدة بين الدولتين البالغ 3% ويصل بالتالي الى سعر الصرف التوازني .

1 - 3 - 3 : العلاقة بين المدفوعات والمقبوضات لميزان المدفوعات :

يرتفع سعر الصرف الأجنبي نتيجة لزيادة عرض العملة الأجنبية والحاجة في مقابل ذلك لزيادة الطلب على عرض العملة الوطنية بسبب زيادة تصدير السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية .

1 - 3 - 4 : عرض النقد :

إن الزيادة في عرض النقد المحلي بهدف تمويل العجز الحكومي المتزايد الذي يؤدي الى زيادة كمية النقود المتداولة وبالتالي زيادة قيمة السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة مستوى الأسعار المحلية ويدفع قيمة العملة المحلية للإنخفاض .

1 - 3 - 5 : مستويات الدخل :

إن زيادة الدخل في بلد ما سوف ينعكس تأثيره في الطلب على السلع والبضائع الأجنبية مما يؤدي الى زيادة عرض عملة ذلك البلد بسبب زيادة الإستيرادات من البضائع الأجنبية وبالتالي سوف يؤدي ذلك الى حصول انخفاض في سعر الصرف المتوازن لذلك البلد .

1 - 3 - 6 : عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية :

تميل السياسة المالية إلى توليد آثار متباينة على سعر الصرف فإذا اتخذت الحكومة سياسة مالية أكثر تقييداً لتحقيق فائض في الموازنة أو لتقليل العجز القائم على الأقل فأنها ستعمل على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم مما ينجم عن ذلك انخفاض في الواردات وزيادة الصادرات ويتجه الحساب الجاري إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري يرفع قيمة عملتها في أسواق الصرف وتخفيض سعر الصرف الأجنبي.

2 - المبحث الثاني : واقع الاقتصاد العراقي في ظل التغيرات في سعر الصرف للمدة (2003 - 2012)

2 - 1 : واقع الاقتصاد العراقي

واجهت بعض البلدان العديد من المشكلات الاقتصادية ، والعراق من هذه الدول ، والذي هو بلد غني وشعبه فقير بل إن جزء" من شعبه يقع تحت خط الفقر ، حيث بلغ مؤشر الفقر في العراق (23%) من إجمالي سكان العراق وذلك وفقاً لتقرير ملامح الفقر في العراق الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2009 ، وعلى الرغم من ذلك فأن العراق لديه معضلات اقتصادية كبرى بسبب الحروب والحصار القاسي والسيطرة المركزية للدولة وعدم نمو القطاع الخاص العراقي ، والديون هي من المشكلات التي واجهها العراق حيث بلغ مقدار الدين العام الداخلي (9,180,806) مليون دينار وفقاً لمنشورات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2010 ، وكذلك زيادة معدلات البطالة والتي بلغت وفقاً لأخر مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء عام 2008 حيث بلغت النسبة (15.3%) من إجمالي السكان في سن العمل ، ومن المشاكل التي واجهت الاقتصاد العراقي هو التخلف الصناعي وضعف القطاع الزراعي والبنية التحتية المتهالكة والمدمرة وضعف مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي ، ولم تتخذ أية خطوات جادة طيلة المدة الماضية . (الجهاز المركزي للإحصاء ، النشرة المركزية ، 2011) ، وبعد عدة سنوات من الركود الاقتصادي نلاحظ أن العراق مقبل على مرحلة جديدة ، مرحلة بناء المؤسسات وإعادة تأهيل إدارة الدولة وتحديث ركائزها وإخضاعها لرقابة السلطة التنفيذية ورقابة السلطة التشريعية والمؤسسات التابعة لها ، وما يتطلب ذلك من فرض شفافية تامة للأداء الحكومي تمهيداً لوضع إستراتيجية لتنمية شاملة تنقذ العراق من الحالة التي يعيشها . (عطوان ونوري ، 2009 ، 128-129) ، وأما فيما يتعلق بجانب سعر الصرف فيمكن القول ان سعر الصرف مر بمراحل عديدة حتى وصل الى ما هو عليه الآن ، وبدأت الإختلالات في سعر الصرف منذ عقد الثمانينيات وما بعدها فقد حصلت تطورات مهمة كان لها الدور في التغيرات الاقتصادية والسياسية ، وإذا أخذنا مرحلة الثمانينيات (1980 – 1989) فقد كانت من المراحل المهمة التي شهد خلالها سعر الصرف تغيرات عديدة حيث اتسمت هذه الفترة بإرتفاع معدلات التضخم ويعود السبب في ذلك الى الحرب العراقية الإيرانية ،حيث ظهرت حاجة البلد الى تمويل النفقات الحربية بعد ان استنزفت معظم الموارد المالية الجارية وأرصدة الاحتياطيات الدولية بسبب طول فترة الحرب التي امتدت لثماني سنوات فضلاً عن توقف تصدير النفط عن طريق البصرة وسوريا .وبذلك تناقصت الاحتياطيات الأجنبية

المتراكمة لدى البنك المركزي العراقي ومن ثم بدأ ميزان المدفوعات بالعجز، ولتمويل هذا العجز زاد عرض النقد بشكل كبير ، الأمر الذي دفع بالبنك المركزي العراقي بطرح سندات سميت بـ (سندات القادسية) وتم توظيفها لتمويل عجز الميزانية والذي بدأ يظهر بشكل واضح ما بعد العام 1982 ، وظهرت لأول مرة السوق السوداء للدينار العراقي عام 1982 ، حيث كان الدينار يقوّم بسعر أعلى من السعر الرسمي في الأسواق السوداء ، حيث كان السعر الرسمي في ذلك العام (0,293) دينار لكل دولار أمريكي في حين كان سعر الصرف في السوق السوداء يعادل (0,571) دينار لكل دولار، أما عن نظام الصرف الذي كان متبعاً في العراق في فترة الثمانينات فهو نظام الصرف الثابت حيث تتم مبادلة كل دينار عراقي بـ (3,2) دولار أمريكي معتمداً في ذلك على الاحتياطيات الأجنبية المتراكمة لدى البنك المركزي والتي سرعان ما بدأت بالنفاد بسبب الحرب وبدأت تظهر السوق السوداء وبخاصة في عام 1982 . (كريم ، 2010 ، 70 – 71) أما ما يتعلق بالمدة من (1990 – 1999) فقد تدهور سعر الصرف في مطلع التسعينيات، وان هذا الانخفاض في قيمة العملة الوطنية كان نتيجة لأسباب عديدة من أهمها :

2 - 1 - 1 : الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عام 1990 ودخوله في حرب الخليج والاستمرار في الإنفاق الحربي الذي عمل على استمرار تراكم العجز في الموازنة واستمرار قيام الحكومة بالتمويل من خلال الإصدار النقدي .

2 - 1 - 2 : إصدار البنك المركزي عام 1993 قراراً أجاز بموجبه تأسيس شركات ومكاتب للصيرفة بالعملات الأجنبية (بيع وشراء) وقبول الحوالات الخارجية ، وقد بلغ عددها (303) شركة ومكتب صيرفة ، والذي بدوره أدى الى التذبذب في قيمة العملة وفقاً لآلية العرض والطلب على الصرف .

2 - 1 - 3 : شحة موارد النقد الأجنبي مع زيادة الطلب على الدولار ادى الى زيادة المضاربة في العملة الأجنبية مما تسبب بارتفاع الدولار تجاه الدينار.

2 - 1 - 4 : انخفاض الإيرادات الحكومية الاعتيادية سواء التقليدية منها (كالضرائب والرسوم الجمركية) أو الإيرادات النفطية وهو من أهم أسباب العجز المالي .

وبذلك نجد بان الحصار الاقتصادي على العراق وتجميد أرصدته من الموجودات الأجنبية وتقليص تجارته الخارجية أدى الى بروز دور السوق الموازي والذي احتل مركزاً مهماً في الاقتصاد الوطني داخلياً وخارجياً ، واعتماد أسعار صرف إدارية متعددة كالسعر التحاسبي وسعر تحويل المواطنين وسعر الجمارك والمخالفات القانونية وغيرها ، والتي أصبحت تقارب (12) سعر صرف للدينار العراقي ما بعد عام 1992 ليتحول نظام سعر الصرف من نظام سعر الصرف الثابت الى نظام الصرف المرن المتعدد ، إن الاختلاف الذي حصل على سعر صرف الدينار العراقي في تلك الفترة يدل على عدم قدرة السياسة النقدية على وضع سياسة واضحة المعالم بسبب

عدم تمتع البنك المركزي العراقي كسلطة مستقلة ذات استقلال مالي وأداري عن وزارة المالية وخير دليل على ذلك هو إجبار البنك المركزي على إصدار العملة من دون أي قيد أو شرط وفقاً لأهداف السلطة السياسية والتي كانت السبب الأساسي والرئيس في نمو وتطور الموجات التضخمية والانخفاض في قيمة العملة . (كريم ، 2010 ، 77 – 78)

وخلال المدة من (2000 – 2001) حدثت بعض التغيرات الايجابية في سعر الصرف ، وبعد أحداث نيسان لعام 2003 والتغير السياسي وحصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته في تسيير أدواته اثر صدور القانون المرقم (56) لسنة 2004 الخاص بالبنك المركزي والذي أعتبر بمثابة مرحلة انتقالية في تاريخ الجهاز المصرفي العراقي لما أصدره من تعليمات وأوامر بشان السياسة النقدية والائتمانية . (كريم ، 2010 ، 79)

2 - 2 : العلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003 – 2012)

2 - 2 - 1 : الناتج المحلي الاجمالي :

يعد الناتج المحلي الإجمالي احد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة ، وإن تحليل الناتج المحلي الإجمالي يعد من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها . وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية تذبذبا واضحاً نتيجة للظروف التي مر بها البلد من حروب وحصار، وان هذا التذبذب بحجم الناتج محكوم عليه بالتذبذب بإيرادات النفط التي تعتمد على الأسعار العالمية وعلى الكميات المنتجة والتي كانت خاضعة للظروف الاقتصادية والسياسية ، ومن ثم على الوضع الأمني بعد التغيير الذي حصل في نيسان 2003 .

نلاحظ من الجدول (1) ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد بلغ (27000.0) مليون دينار عام 2003م ، وقد استمر هذا الناتج بالارتفاع ليصل عام 2008م الى (51716.6) مليون دينار وهذا من المؤشرات الايجابية للاقتصاد العراقي ، ونلاحظ إستمرار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي حيث نلاحظ تحسن الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام 2010 و 2011 و 2012 م حيث بلغ (57925.9 و 62896.9 و 68300.0) مليون دينار على التوالي .

جدول (1) مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2003 – 2012) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة 100=1988	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة 100=1988
2003	27000.0	2008	51716.6
2004	42000.0	2009	54720.8
2005	43000.0	2010	57925.9
2006	48000.0	2011	62896.9
2007	48000.0	2012	68300.0

2- 2 - 2 : سعر صرف الدينار مقابل الدولار : إستقر سعر صرف الدينار العراقي حتى عام 1982حيث كانت قيمة الدينار الواحد تعادل (3.389) للدولار، ثم انخفضت الى (3.327) دينار

للدولار بعد اشتداد الحرب العراقية الإيرانية ، ومن هنا ظهر الدينار بقيمة اقل من قيمته الرسمية في السوق واستمرت هذه القيمة للدينار مقابل الدولار حتى نهاية التسعينات ، ولم يعد السعرالرسمي

جدول(2) معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق الموازية للمدة (2003 - 2012)

السنوات	سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي	السنوات	سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي
2003	1936	2008	1203
2004	1453	2009	1182
2005	1472	2010	1186
2006	1475	2011	1196
2007	1267	2012	1166

الا سعراً شكلياً مظهريا ، واخذ الدولار يلعب دوره في الاقتصاد العراقي خلال مدة التسعينات اذ بلغت قيمته في التعاملات اليومية الى ما يقارب (3000) دينار للدولار الواحد ، وأخذت اغلب التعاملات المحلية تعقد صفقاتها بالدولار فضلاً عن التعاملات الخارجية التي كانت تعقد كل صفقاتها بالدولار، والذي حل بدلاً للدينار وحاز على ثقة الإفراد والمؤسسات . (السامرائي ، 2010 ، 146) ، ومن الجدول (2) يلاحظ انه في عام 2003 كان سعر صرف الدينار مقابل الدولار مرتفعا حيث كان يساوي (1936) دينار للدولار، ومن الملاحظ أيضا أن الدينار العراقي بدأ يسترد قيمته ويسترد شيئا من قيمته ويحافظ على استقراره أمام الدولار، حيث أصبح الدولار الواحد يساوي (1453، 1472، 1475) دينارا في الأعوام (2004 ، 2005 ، 2006) على التوالي وذلك بسبب استقرار الوضع نوعاً ما في هذه الأعوام ، وأيضا بسبب حصول العراق على إيرادات النفط بشكل أفضل من المدة قبل 2003 ، وقد استمر سعر الصرف في الانخفاض حتى عام 2009 اذ بلغ (1182) دينار لكل دولار، وبعد ذلك عاود الارتفاع في عام 2010 و 2011حيث وصل الى 1186 ، 1196 دينار للدولار على التوالي ، أما في عام 2012 فقد انخفض سعر الصرف إلى ادنى مستوى له منذ عام 2003 حيث بلغ 1166 دينار للدولار، وهذا يوضح إن سياسة سعر الصرف التي انتهجها البنك المركزي العراقي والاستقلالية التي تمتع بها ، قد مكنته من السيطرة وبشكل شبه تام على تحركات الصرف الأجنبي والسير باتجاه استعادة الثقة بالدينار ورفع قيمته وبما لا يحدث صدمات للاقتصاد

2 - 2 - 3 : العلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي

نلاحظ من خلال التحليل السابق لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف إن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي ، حيث نلاحظ انه في عام 2003 كان سعر الصرف (1936) دينار للدولار في حين كان الناتج المحلي الاجمالي (27000) مليون دينار، واستمر سعر الصرف بالانخفاض حيث بلغ في عام 2006 مقدار (1475) دينار للدولار وقابله في ذلك استمرار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمته في نفس العام (48000) مليون دينار ، وأخيرا وما يثبت هذه العلاقة ان سعر الصرف استمر بالانخفاض حيث بلغ (1166) دينار

للدولار في عام 2012 ، في الوقت الذي حقق فيه الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ليصل الى (68300) مليون دينار .

3 - المبحث الثالث : قياس أثر التغير في سعر الصرف على الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2012)

3 - 1 : توصيف النموذج المراد تقديره

في البداية لابد من توصيف النموذج المراد تقديره وهذا يتطلب تحديد مجموعة من النقاط في مقدمتها المتغيرات الاقتصادية التي يستخدمها النموذج ، وبقدر تعلق الأمر بدراستنا فأن هذه المتغيرات تشمل كل من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كمتغير تابع (GDP) يتأثر بالتغير في سعر الصرف (Ex) ، وهذا من أجل قياس اثر سعر الصرف على الاقتصاد العراقي ، ولهذا سيتم اعتماد عملية التقدير بناءاً على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية التي تعطي أفضل مقدار خطي غير متحيز في حالة اجتياز النموذج لجميع الفروض الخاصة بالمتغير العشوائي، وقد استخدمت الحزمة الإحصائية لنظام SPSS في عملية التقدير لكونها تقدم كافة التقديرات والاختبارات ولتلائمها مع طبيعة البيانات التي استقيت من مصادرها المكتبية والنشرات الإحصائية لمدة (10) سنوات من2003 الى 2012 .

ان الصيغة العامة الخطية للنموذج سوف تأخذ الشكلين الآتيين :

(الانحدار الخطي البسيط) :

$$Yi = B0 + B1\ Xi + Ui$$

(الانحدار في النموذج البسيط يمثل الميل والذي يعني مقدار التغير الحاصل في المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة على التغير الحاصل في المتغير المعتمد)

وسيأخذ المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الرموز التالية :

Yi = GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (متغير تابع)

Xi = سعر الصرف (متغير مستقل)

Ui = المتغير العشوائي

بعد تقدير النموذج وفقاً للصيغة الخطية المزدوجة ومن ثم اختبار جميع الصيغ وفقاً للاختبارات الاقتصادية المتمثلة بالإشارة وحجم المعلمة والاختبارات الإحصائية المتمثلة بإختبار معامل التحديد المعدل (R^2) واختبار (t) واختبار (F) والاختبار القياسي المتمثل باختبار داربن- واتسون (D – W) لمعرفة هل إن النموذج المقدر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ، ولقد تبين ان الصيغة الخطية اجتازت هذه الاختبارات لذلك فقد تم إعتمادها في التحليل .

3 - 2 : أثر سعر الصرف على الاقتصاد العراقي :

لقد اتخذت الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة المختارة للتعبير عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وأسعار الصرف (EX) الشكل الآتي :

$$LnGDP = B0 - B1\ LnEX$$

$$Ln\ GDP = 21.691 - 1.513 Ln\ EX$$

$$S.E.E = (1.366) \quad (0.190)$$

t = (15.877) (7.947)
Sig= (0.000) (0.000)
$R^2 = 0.88$
F = 63.591
Sig (0.000)

يلاحظ من النموذج المقدر إن إشارة معلمة المتغير المستقل (سعر الصرف) سالبة وهذا يتماشى مع المنطق الاقتصادي ، كما إن قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل بلغت 1,513 وهذا يعني انه لو انخفض سعر الصرف بنسبة 100% فان هذا سيؤدي إلى ارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 151% . وعند الانتقال إلى الاختبارات الإحصائية نجد أن قيمة (t) المقدرة للحد الثابت قد بلغت 15,87 ، والمعلمة المتغيرة 7,97 وكلتا القيمتين معنوية إحصائيا ، أما بالنسبة لمعامل التحديد المعدل (R^2) والذي قد بلغت قيمته 88% فهذا يعني أن نسبة 88% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (GDP) سببها التغير في أسعار الصرف في حين أن هناك نسبة 12% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع هي بسبب متغيرات أخرى خارج النموذج تسمى بالمتغيرات العشوائية وهذا يكون في حالة ثبات باقي المتغيرات ، أما الخطأ المعياري لتقدير (S.E.E) فقد كان صغيراً ومقبول من الناحية الإحصائية .

يلاحظ من اختبار (F) أن القيمة المقدرة بلغت 63,59 وهي معنوية إحصائيا وهذا يدل على أن النموذج ككل معنوي من الناحية الإحصائية .

من خلال ما تقدم يمكن إعتماد هذا النموذج في عملية التحليل فنقول أن لسعر الصرف تأثير كبير ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي وهذا بدوره يوضح أن السياسة النقدية والمالية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي قد كانت ناجحة إلى حد ما ، ودليل ذلك التحسن في أسعار صرف الدينار مقابل الدولار والذي أثبته الواقع الاقتصادي والاختبارات الإحصائية .

4 – الاستنتاجات والتوصيات :

4- 1 - الاستنتاجات :

من خلال دراسة وتحليل موضوع البحث ، توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية :

4 - 1 – 1 : يواجه الاقتصاد العراقي تحديات وصعوبات كثيرة بسبب ما تعرض له من صدمات حقيقية وأخرى نقدية وأزمات عديدة طيلة العقود الماضية ، فسوء أدارة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية الخاطئة والمشكلات الناجمة عن العقوبات الاقتصادية أدت بمجملها إلى تدمير البنية التحتية واستنزاف الموارد المالية وتخلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، فضلاً عن مشكلات الديون الخارجية والتعويضات .

4 – 1 – 2 : يعتبر سعر الصرف مقياسا للقدرة التنافسية الدولية ، والذي يمارس تأثيراً كبيراً في الاقتصاد المحلي ، حيث انه يعكس المركز الاقتصادي بشكل عام ، والتجاري بشكل خاص ، لأنه يمثل أداة الربط التي تتحدد من خلاله الأسعار النسبية للسلع المحلية أمام السلع الأجنبية ، أي انه أداة الربط التي تتحدد من خلاله القوة الشرائية للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى ، إذ تعد العملة المحلية سلعة ، والعملة الأجنبية السعر النقدي لها .

4 – 1 – 3 : ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في سعر الصرف من أجل المحافظة على مستوى منخفض لسعر الصرف والسعي الى رفع قيمة العملة العراقية وذلك بسبب التأثير الكبير لهذه العوامل على سعر الصرف والذي ينعكس بدوره على الناتج المحلي الإجمالي .

4 – 1 – 4 : الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات في سعر الصرف لأنها من العوامل المؤثرة في الهيكل الاقتصادي للدولة .
4 – 1 – 5 : أظهرت نتائج التحليل الوصفي والتحليل الإحصائي للاقتصاد العراقي وبالنسبة إلى مؤشر سعر الصرف إلى وجود علاقة عكسية بينه وبين التغير في الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي .

4 – 2 : التوصيات :

2 – 2 – 1 : أهمية تفعيل دور البنك المركزي بشكل اكبر من أجل مراقبة التغيرات في أسعار الصرف والسعي الدائم إلى تخفيض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى .
2- الاهتمام بالعوامل المؤثرة في سعر الصرف لأن أثرها ينعكس بشكل كبير على أسعار الصرف
3 – السعي إلى المحافظة على استقلالية البنك المركزي من أجل المحافظة على قيمة العملة وحتى لا يتكرر ما حدث في عقد الثمانينات ومنتصف التسعينات .
4- السعي إلى استخدام أنظمة الصرف الأكثر ملائمة للاقتصاد العراقي بما يتلائم والظروف الاقتصادية التي يمر بها .

المصادر :

1 - البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية لسنوات متفرقة للفترة (2003 – 2012) . متاح على الموقع الإلكتروني (http:// www.cbi.iq)
2 - الدليمي ، أياد حماد عبد ، 2005 ، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية .
3 – السامرائي ، همسة قصي ، 2010 ، سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي ، (تجربة العراق بعد 2003) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد4 ، العدد13.
4 – العبيدي ، عمر محمود عكاوي ، 2009 ، فعالية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة (1980-2007) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة
5 - حسين ، علي سلمان ، 2008 ، دور سعر الفائدة و سعر الصرف الأجنبي في حركة التدفقات المالية الدولية (مصر واليابان) حالة دراسية للمدة (1990 - 2005) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
6 – كريم ، فلاح حسين ، 2010 ، دور السياسة النقدية في إستقرار سعر الصرف في العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد .
7 – قدي، عبد المجيد، 2004، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
8 - علي، فراس حسين، 2005، دراسة تحليلية لأسباب تدهور أسعار الصرف في البلدان النامية (بلدان عربية مختارة) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية .
9 – عطوان ، خضير عباس و نوري ، إسراء علاء الدين ، 2009 ، ملف الأداء الحكومي، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بابل .
10 – الغالبي ، عبد الحسين جليل عبد الحسن ، 2011 ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان .والاقتصاد جامعة بغداد .

الملحق القياسي

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT LNGDP

  /METHOD=ENTER LNEX.
```

Regression

Notes

Output Created		04-OCT-2015 00:18:22
Comments		
Input	Active Dataset	DataSet0
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	10
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT LNGDP /METHOD=ENTER LNEX.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.03
	Memory Required	1396 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	LNEX[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: LNGDP

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.942[a]	.888	.874	.09250

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.544	1	.544	63.591	.000[b]
	Residual	.068	8	.009		
	Total	.613	9			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	21.691	1.366		15.877	.000
	LNEX	-1.513-	.190	-.942-	-7.974-	.000